



Distr.
GENERAL

ICCD/CST(S-1)/4/Add.3
27 August 2008

ARABIC
Original: FRENCH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة الاستثنائية الأولى

اسطنبول، ٣-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

البند ٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت

الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من

أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية - لجنة العلم والتكنولوجيا

النظر في المشورة المقدّمة بشأن أفضل طريقة لقياس

التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية ١

و ٢ و ٣ من الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين

للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية

الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من أجل تعزيز

تنفيذ الاتفاقية - لجنة العلم والتكنولوجيا

مذكرة مقدمة من الأمانة

إضافة

عناصر آراء بشأن أفضل طريقة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف

الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ من الاستراتيجية

ملخص

تهدف هذه الوثيقة التوجيهية إلى تقديم معلومات عن المراحل الواجب اتّباعها بغية قياس الأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ بأفضل طريقة في إطار عملية صياغة الخطوط التوجيهية المتعلقة بالتقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية (لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية) بهدف تنفيذ خطة وإطار عمل استراتيجيين للسنوات العشر (المقرر ٣/م أ-٨). ويجب أن تتيح هذه الاستراتيجية ترجمة الإسهامات إلى بيانات علمية قابلة للمقارنة، وهي بيانات لا غنى عنها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وقد يستدعي تنفيذ الاستراتيجية (ومؤشراتها) "عملية موحّدة ومنسّقة" لجمع البيانات وإجراءات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، وهو ما سيمثل توسيع نطاق مهم مقارنة بعملية لا تستهدف سوى المستوى الوطني للبلدان المتأثرة والبلدان المتقدمة فضلا عن المستوى الإقليمي/دون الإقليمي.

وتنفيذ المؤشرات الاستراتيجية مرتبط بعملية تقريرية ومؤسسية من شأنها أن تتيح من جهة تحديد عناصر فاعلة جديدة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني وتعبئتها وإدماجها، ومن جهة أخرى صياغة البيانات وتفسيرها وتنسيق طرائق المتابعة بين هذه المستويات المختلفة.

وتقدم هذه الوثيقة التوجيهية بعض المعلومات الرامية إلى إثراء المناقشات المتعلقة بالتحاليل المقترحة والتوصيات الناتجة عنها. وتحقيق توافق في الآراء بين الأطراف بشأن المؤشرات شرط أساسي حتماً.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	١٠ - ١ مقدمة - أولاً
٦	٢٢-١١ تمهيد - ثانياً
٨	٤٠-٢٣ المتابعة الكلية لخطة السنوات العشر ثالثاً
٩	٢٩-٢٦ الهدف الاستراتيجي ١: تحسين ظروف عيش السكان المتأثرين.... ألف -
١٠	٣٤-٣٠ الهدف الاستراتيجي ٢: تحسين حالة النظم الإيكولوجية باء -
١١	٣٦-٣٥ الهدف الاستراتيجي ٣: تحقيق فوائد عامة من تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً جيم -
١١	٤٠-٣٧ الاستنتاجات دال -
١٣	٥٩-٤١ تعزيز المتابعة على المستوى الوطني بتعزيز الوسائل المتاحة رابعاً -
١٣	٤٣-٤١ ضرورة نظم الرصد الوطنية لمتابعة خطة السنوات العشر ألف -
١٣	٥٦-٤٤ تعزيز الوسائل المتاحة في مجال ا رصد الوطني والمحلي باء -
١٦	٥٩-٥٧ القيمة المضافة للتنسيق العلمي والتقني على المستوى الإقليمي جيم -
١٧	٨١-٦٠ استنتاجات وتوصيات بشأن المراحل الواجب اتباعها خامساً -
١٧	٦٦-٦٠ المستوى لكلي ألف -
١٨	٧٠-٦٧ المستوى الإقليمي باء -
١٩	٨٠-٧١ المستوى الوطني جيم -
٢٠	٨١ استنتاج عام دال -

المرفق

٢١ نموذج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفوائدها.
----	---

أولاً - مقدمة

١- تهدف الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية)، المعتمدان في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف المعقودة في مدريد (٢٠٠٧) والمسميان "خطة السنوات العشر" في كامل الوثيقة، إلى إقامة شراكة عالمية من أجل الحد من التصحر وتردي الأراضي ومنع حدوثهما والتخفيف من آثار الجفاف في المناطق المتأثرة، إسهاماً في الحد من الفقر وفي احترام البيئة على نحو مستدام.

٢- وتحدد خطة السنوات العشر وتقتراح أولويات لتنفيذ الاتفاقية، وهي أولويات تعكسها بوجه التحديد أربعة أهداف استراتيجية:

- الهدف ١: تحسين ظروف عيش السكان المتأثرين
- الهدف ٢: تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة
- الهدف ٣: تحقيق فوائد عامة من تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً
- الهدف ٤: تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاتفاقية بإقامة شراكات فعالة بين العناصر الفاعلة الوطنية والدولية.

٣- وخطة السنوات العشر تمّ جميع العناصر الفاعلة على مختلف المستويات وتستدعي منها مشاركة دؤوبة: البلدان الأطراف المتأثرة وغير المتأثرة، والمنظمات والمراكز العلمية الدولية، والإدارات والمراكز العلمية الوطنية، والمؤسسات الإقليمية، والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني على مختلف المستويات.

٤- وتتضمن خطة السنوات العشر بالفعل القرارات المتخذة والأعمال المنجزة والإجراءات المعتمدة من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ومتابعتها وتقييمها. ومن ثم فإن الخطة، إذ تشتمل على الإنجازات المتصلة بالاتفاقية، فهي ترمي إلى تعزيز التزامات الشركاء الحاليين وإدماج شركاء جدد.

٥- وتشمل متابعة أهداف خطة السنوات العشر:

- (أ) متابعة تطور المؤشرات المقترحة في خطة السنوات العشر على المستوى الدولي والإقليمي والوطني والمحلي؛
- (ب) تحديد العناصر الفاعلة الواجب إشراكها في هذه المتابعة؛
- (ج) تحديد الإجراءات المناسبة التي تتيح بلوغ الأهداف المحددة؛
- (د) تحديد العناصر الفاعلة المسؤولة عن سير الإجراءات فضلاً عن شركائها المساهمين في تنفيذ هذه الإجراءات

(هـ) تقييم تأثير تلك الإجراءات.

٦- وتقترح خطة السنوات العشر مؤشرات رئيسية متصلة بكلّ من الأهداف المذكورة:

(أ) الهدف الاستراتيجي ١:

- سين - ١: تخفيض عدد الأشخاص المتأثرين بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف.
- سين - ٢: زيادة نسبة الأسر المعيشية التي يفوق مستوى معيشتها خط الفقر في المناطق المتأثرة.
- سين - ٣: تخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السرعات الحرارية في المناطق المتأثرة.

(ب) الهدف الاستراتيجي ٢:

- سين - ٤: تقليص المساحة الإجمالية للمناطق المتأثرة بالتصحر/تردي الأراضي وبالجفاف.
- سين - ٥: زيادة صافي الإنتاجية الأولية في المناطق المتأثرة.

(ج) الهدف الاستراتيجي ٣:

- سين - ٦: زيادة محزونات الكربون (الكتلة الأحيائية الجوفية والنباتية) في المناطق المتأثرة.
- سين - ٧: مساحة النظم الإيكولوجية الحرجية والزراعية والنظم الإيكولوجية لتربية الأحياء المائية الخاضعة للإدارة المستدامة.

(د) الهدف الاستراتيجي ٤:

- سين - ٨: زيادة مستوى وتنوع التمويل المتاح لمكافحة التصحر/تردي الأراضي ولتخفيف آثار الجفاف.
- سين - ٩: مراعاة مسألتي مكافحة التصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف في إطار سياسات التنمية وتدابيرها.

٧- وتقدّم هذه الوثيقة التوجيهية عناصر لتحديد "أفضل طريقة لقياس الأهداف ١ و ٢ و ٣ الواردة في الخطة الاستراتيجية للسنوات العشر الخاصة بالاتفاقية". وتحدد خطة السنوات العشر وتقترح أولويات لتنفيذ الاتفاقية، وهي أولويات تعكسها الأهداف الاستراتيجية الثلاثة الأولى والمؤشرات الرئيسية السبعة المتصلة بتلك الأهداف. وترد هذه المؤشرات الرئيسية في الاستراتيجية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في مدريد.

٨- وهذه الوثيقة هي وثيقة لطرح أفكار ونصائح بشأن عمل منهجي وعملية يجب تنفيذهما. وهي ترمي إلى إثارة مسائل ذات صلة تتولى لجنة العلم والتكنولوجيا بوجه التحديد تقييمها ومناقشتها كي يتسنى للاتفاقية بلورة طريقة لمتابعة تنفيذ خطة السنوات العشر هذه.

٩- ويتضمن الجزء الثاني من هذه الوثيقة التوجيهية شرحاً للنهج المعتمد. أما الجزآن الثالث والرابع فيقترحان عناصر للتفكير فيما يتعلق بوضع إجراء متابعة على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي. والمستوى الإقليمي، وهو المستوى الوسيط، يمكن أن يتيح في الآن ذاته تنسيق العناصر التي يوفرها المستويان الآخريان وتفسيرها وقياس الاتجاهات والتطورات الإقليمية المحددة وتحليلها. وتحقيق توافق في الآراء بين الأطراف بشأن المؤشرات شرط أساسي حتماً.

١٠- وقد أعدّ هذه الوثيقة مرصد الصحراء الكبرى والساحل وحرّرها أمانة اتفاقية مكافحة التصحر.

ثانياً - تمهيد

١١- حرصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر منذ إنشائها على إرساء الإدارة المناسبة لتنفيذها عن طريق الهيئات الوطنية للتنسيق مع مراكز الاتصال. وقد مكّنت برامج العمل الوطنية من أجل مكافحة التصحر وبرامج العمل دون الإقليمية والإقليمية من القيام بما يلي:

(أ) تيسير تعبئة جميع الجهات المعنية بمكافحة التصحر، لا سيما الإدارات الحكومية المركزية واللامركزية والمجتمع المدني والشركاء من الوسط العلمي والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية وشركاء التعاون الدولي؛

(ب) تصنيف ظواهر التصحر بحسب البلدان والأقاليم والمناطق؛

(ج) تحديد الإجراءات والاستراتيجيات ذات الأولوية الواجب تنفيذها على هذه المستويات المختلفة؛

(د) تحديد المؤسسات والجهات المختلفة المشاركة في تنفيذ هذه الإجراءات والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة التصحر؛

(هـ) توضيح الأبعاد دون الإقليمية والإقليمية لهذه الظاهرة: إدارة النقلات الموسمية للماشية، والمهجرات، والمياه العابرة للحدود، إلخ.

١٢- ومكّنت التقارير التي طلبت الاتفاقية من الأطراف تقديمها من متابعة عملية تنفيذها بالاستناد تحديداً إلى مؤشرات مثل حالة برامج العمل الوطنية والإقليمية ودون الوطنية أو اعتماد نهج قائم على المشاركة أو إنشاء هيئات التنسيق الوطنية أو حجم التمويلات التي رصدتها الدول. واقترحت الأطراف وأقرت مجموعات عديدة من المؤشرات المتعلقة بعملية التنفيذ ورصد الظاهرة وتقييم الإجراءات المتخذة من أجل مكافحة التصحر.

١٣- وقد اتجهت عملية متابعة تنفيذ برامج العمل الوطنية من أجل مكافحة التصحر وتقييمه تدريجياً نحو قياس تأثير تنفيذ الاتفاقية على ظواهر التصحر. وتنسم مسألة تأثير تنفيذ الاتفاقية على ظواهر التصحر بأهمية أساسية في

خطة السنوات العشر. وتعلق مباشرة بقياس الأهداف الاستراتيجية الثلاثة الأولى. كما تقتضي الرجوع على نحو أكثر منهجية إلى البيانات الناتجة عن البحوث ومختلف التقييمات التي خضعت لها مشاريع مكافحة التصحر.

١٤- ويجب أيضاً أن تزود الإدارات، لا سيما الإدارات اللامركزية في البلدان النامية، بالإمكانات الإمدادية والكفاءات العلمية والتقنية للحصول على المعلومات العلمية المناسبة وإرسالها. ولوحظت، بهذا الخصوص، فوارق مهمة بين مناطق البلدان المتأثرة^(١).

١٥- ويستدعي الأمر أيضاً أن تسمح صيغة التقارير الوطنية باستيعاب البيانات التي ترد من مجموعة من العناصر الفاعلة الواجب تحديدها، ومنها العلماء. ويمكن إتاحة جذاذة معلومات معدة وفقاً للأهداف الاستراتيجية لخطة السنوات العشر وتشمل جزأين: جزء يتعلق بتنفيذ الاتفاقية وجزء لقياس تأثيرات هذا التنفيذ (على التصحر/تردي الأراضي) تُطبق فيه مؤشرات قياس الأهداف ١ و ٢ و ٣ لخطة السنوات العشر.

١٦- والمقصود بالمؤشر عموماً بارامتر أو قيمة تُحسب استناداً إلى من مجموعة من البارامترات، وتُقدّم معلومات بشأن ظاهرة أو حالتها^(٢) وهكذا فإن المؤشر قد لا يكون مقياساً كميّاً فحسب بل وصفاً نوعياً أيضاً^(٣). وتتوقف جودة مؤشر ما على أمور من بينها:

(أ) تخفيض عدد المقاييس والبارامترات اللازمة عادة للإبلاغ بدقة عن حالة ما؛

(ب) تبسيط عملية إبلاغ المستعملين بنتائج القياسات^(٤).

١٧- غير أن من المهم التمييز في هذا السياق بين المؤشر ومضمونه ومدلوله العلمي والتقني وربما عناصر حسابه من جهة ومفهوم تطبيق ذلك المؤشر من جهة أخرى، وهو مفهوم خاضع لقيود عديدة مثل توافر البيانات أو إمكانية الوصول إليها أو نقلها. ويتعلق مفهوم تطبيق المؤشرات بعمليات لاتخاذ القرار استناداً إلى قدرات بشرية ومالية وإلى إجراءات لنقل المعلومات تكون متعددة القطاعات والاختصاصات وقد تكون أحياناً عابرة للحدود الوطنية.

(١) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: ICCD/COP(8)/CST/2/Add.1، ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، "تقرير الاجتماع الخامس لفريق خبراء لجنة العلم والتكنولوجيا. مذكرة من الأمانة. إضافة. معايير ومؤشرات رصد وتقييم التصحر".

(٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٤. Indicateurs d'environnement, Paris.

(٣) مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل/اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، ٢٠٠١. مؤشرات الأثر وتنفيذ برامج العمل الخاصة بمكافحة التصحر، مفاهيم وتجارب في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تقرير الرصد والتقييم المقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة، مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل/اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل.

(٤) كثيراً ما يقدم معيار ((SMART (specific, measurable, attainable, realistic, timely (and affordable))، على أنه المقياس المرجعي لتقييم نوعية المؤشرات الموضوعية.

١٨- وهكذا، يوضع المؤشر لغرض محدد وللمجموعة معينة من المستعملين. ويعكس على نحو موجز حالات وإجراءات معينة وكيفية تطورها ويوجه القرارات الواجب اتخاذها. لذلك، يجب تناول المؤشرات من سين-١ إلى سين-٧ المقترحة في خطة السنوات العشر باعتبارها فئات عامة من المؤشرات مقترحة على الصعيد الدولي، لكنها يمكن أن تتخذ صيغاً مختلفة على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية كما أن طرق حسابها أو تقديرها التقريبي لم تُحدّد بعد. وتستلزم هذه العملية أموراً من بينها اللجوء إلى البحوث العلمية وفتح مجالات الحوار والنقاش بين العلماء وأصحاب القرار.

١٩- ومن الجدير بالملاحظة أيضاً على سبيل المثال أن المؤشر ٢ من الهدف ٣ أي "مساحة النظم الإيكولوجية الحرجية والزراعية والنظم الإيكولوجية لتربية الأحياء المائية" الخاضعة للإدارة المستدامة لا يمكن الحصول عليه إلا بالاستناد إلى المعلومات الواردة من البلدان.

٢٠- لذلك سوف يُبحث فيما يلي محوران فيما يتعلق بالصعيدين الدولي والوطني، ثم الصعيد الإقليمي الذي يشكل أيضاً في هذا السياق مفصلاً للمستويين السابقين، ويشمل المحوران: اقتراحات عملية بخصوص المؤشرات التي يمكن أن تستند إليها المؤشرات المحددة في خطة السنوات العشر من جهة، واقتراحات بشأن العناصر الفاعلة الواجب إشراكها وكيفية إشراكها في عملية صياغة التقارير من جهة أخرى.

٢١- وفيما يتعلق بالمستوى الكلي، تقترح هذه الوثيقة، التي تعتمد نهجاً عملياً، في مرحلة أولية، سلسلة من المراجع بشأن المؤشرات المتاحة على هذا الصعيد والتي يمكن أن تسمح بمعالجة المؤشرات من سين-١ إلى سين-٧ وبشأن المؤسسات التي تضعها. أما بخصوص المستوى الوطني، فتقترح الوثيقة أدوات عمل ترمي إلى تعزيز العناصر الموجودة، لا سيما في إطار متابعة برامج العمل الوطنية من أجل مكافحة التصحر والأهداف التشغيلية، من جهة، وتكييفها وفقاً للأهداف الاستراتيجية لخطة السنوات العشر من جهة أخرى. وتحدد القيمة المضافة التي يحققها المستوى الإقليمي في مجال وضع المؤشرات العلمية والتقنية بالنسبة للمستوى العالمي والمستوى الوطني، ثم تُلخّص تلخيصاً جامعاً.

٢٢- ومن خلال اعتماد مؤشرات كلية، تقترح خطة السنوات العشر أن تقدّم المعلومات المتعلقة بتأثير التنفيذ على الصعيدين الدولي والإقليمي أيضاً. ويمكن الاستعانة بالعناصر الفاعلة والمنظمات الدولية والإقليمية وإشراكها في عملية صياغة التقارير المتعلقة بتنفيذ خطة السنوات العشر الخاصة بالاتفاقية. وهكذا، فإن متابعة تنفيذ هذه الخطة وأهدافها الاستراتيجية تقتضي الاستعانة بعناصر فاعلة جديدة على مختلف المستويات. وينبغي تحديد تلك العناصر الفاعلة ومساهمتها في عملية صياغة تقارير متابعة تنفيذ خطة السنوات العشر.

ثالثاً- المتابعة العامة لخطة السنوات العشر

٢٣- يمكن أن تستند متابعة خطة السنوات العشر على المستوى الدولي إلى مؤشرات كلية، لكن هذه المؤشرات يمكن أن تتيح أيضاً معلومات على مستوى المناطق والبلدان، وأن تشكل على هذا النحو أساساً لمتابعة منتظمة إرشادية (انظر المرفق). لذلك ينبغي: أولاً، تحديد مؤشرات خطة السنوات العشر التي يمكن أن تخضع لمتابعة كلية،

من خلال بحث سريع في المؤشرات والطرق الموجودة؛ وثانياً تحديد وتعبئة المؤسسات والجهات العلمية التي يمكنها وضع تلك المؤشرات بغية تعزيز أنشطة لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة للاتفاقية.

٢٤- ويقترح الجزء التالي، من خلال قائمة مراجع غير شاملة، عناصر إجابة بشأن مستويات المعلومات التي تقتضيها مؤشرات خطة السنوات العشر. ويتطرق بلا شرح إلى بعض الطرق المتاحة التي تستخدمها بالفعل مؤسسات دولية أو إقليمية مختلفة وتبدو مفيدة في إجراء تقييم كلي لمؤشرات خطة السنوات العشر^(٥). والمؤشر "الكلي"، بوصفه حصيلة أو حجم "كلي" من المؤشرات، يشكل أهمية منهجية تستدعي استعمال نماذج لحساب المؤشرات. وتمكّن هذه النماذج من تدارك نقص البيانات المنتظمة وتحديد اتجاهات زمنية. وللتبسيط، يشكل مفهوم "الكلي" هنا نقيض مفهوم "المحدد"، وبخاصة المنهج التطبيقي المتمثل في فحص البيانات الأولية المستقاة وتجميعها قصد الحصول على نتيجة أشمل.

٢٥- ومن المهم أيضاً ربط ذلك بالمبادرات الشبيهة ذات الصلة مثل نظام المتابعة والتقييم التابع لمرفق البيئة العالمية وإنشاء نظام مؤشرات لتقييم تأثير مشاريع المرفق في إطار الإدارة المستدامة للأراضي.

ألف - الهدف الاستراتيجي ١: تحسين ظروف عيش السكان المتأثرين

الهدف الاستراتيجي ١، المؤشر سين-١: تخفيض عدد الأشخاص المتأثرين بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف

٢٦- إن رصد عدد الأشخاص المتأثرين، المقدّر بنحو ملياري شخص في العالم، أي ثلث البشرية، يصعب عملياً بالنسبة إلى عديد البلدان والمناطق النامية. وتوجد طرق تقييم كلية لتقدير الكثافة السكانية في المناطق المتأثرة. ولا بد من عرض المنهجيات المستخدمة بالتفصيل لمعرفة ما إذا كانت النتائج تشكل قاعدة بيانات موثوقاً بها على المستوى الكلي وقابلة للمقارنة مع البيانات الصادرة عن مختلف البلدان.

٢٧- ويمكن، على سبيل المثال، الاعتماد على العمل المنجز في موضوع "السكان والتنمية" في منظومة الأمم المتحدة، وفيه تقدير لعدد سكان الأرياف في البلدان (استناداً إلى الفارق بين مجموع السكان وعدد سكان الحضر)، أو على عمل مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض التابع لجامعة كولومبيا فيما يتعلق بحساب الكثافات السكانية بنهج الرصد الفضائي.

الهدف الاستراتيجي ١، المؤشر سين-٢: زيادة نسبة الأسر المعيشية التي يفوق مستوى معيشتها خط الفقر في المناطق المتأثرة

٢٨- كانت تقييمات الفقر الريفي موضوع دراسات منهجية دولية عديدة خلصت إلى نتائج مهمة، وهذه النتائج متاحة أيضاً على مستوى البلدان والمناطق. ولا بد من استعراض المنهجيات المستخدمة واعتمادها إذا ما تقرر الاحتفاظ بالتقييمات المتاحة بوصفها حالة مرجعية يمكن الاستناد إليها في إثبات التطورات المقبلة. ويتيح هذا

(٥) تقدم الوثيقة Vlek, Quang Land decline in Land rich-Africa, a creeping disaster in the making

Bao, Tamene, ZEF-CGIAR، ٢٠٠٨، على سبيل المثال مجموعة من المؤشرات المفيدة لمتابعة خطة السنوات العشر.

النهج توفيراً في الوقت والموارد. وعلى سبيل المثال، تقدم بوابة الفقر الريفي التي يزودها بالمعلومات كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي سلسلة من البيانات والطرق المتعلقة بتقييمات الفقر الريفي، وبوجه التحديد على الصعيد الإقليمي.

الهدف الاستراتيجي ١، المؤشر سين-٣: تخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية في المناطق المتأثرة

٢٩- سيشكل القيام بتعداد وتقييم للنظم المختلفة القائمة لأغراض الهدف المعلن أساساً لا غنى عنه لعقد مناقشات بشأن الطريقة أو الطرائق الواجب الاحتفاظ بها على المستوى الإقليمي والدولي. وتوجد، على المستوى الإقليمي، نظم إقليمية للإنذار من الجفاف تقوم بتقدير حالات النقص الغذائي قبل حدوثها وبعده. ونذكر على سبيل المثال اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل في غرب أفريقيا، التي وضعت لهذا الغرض، بالتعاون مع شركاء في التعاون الدولي، منهجيات لتقييم القابلية للتأثر.

باء - الهدف الاستراتيجي ٢: تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة

الهدف الاستراتيجي ٢، المؤشر سين-٤: تقليص المساحة الإجمالية للمناطق المتأثرة بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف

٣٠- يمكن أن يكون تقليص المساحة الإجمالية للمناطق المتأثرة بتردي الأراضي والتصحر موضوع تقييمات كلية وإقليمية تعتمد على أساليب منها الاستشعار عن بعد، بالاستناد مثلاً إلى الرقم القياسي للغطاء النباتي أو إلى خرائط تعرية التربة. ويناقش هذا النوع من المؤشرات منذ السبعينات دون التوصل حتى اليوم في إطار الاتفاقية إلى توافق آراء بشأن استخدامها لرصد التصحر. غير أن من اللازم فيما يبدو اختيار طريقة تتيج متابعة منتظمة لهذا المؤشر في إطار الاتفاقية.

٣١- وقد سبق أن أقامت ثلة من المنظمات ومراكز البحث شراكات من أجل متابعة ظاهرة تردي الأراضي والغطاء النباتي، ويُذكر من بينها شراكة منظمة الأغذية والزراعة والتقييم العالمي لتدهور التربة منذ الثمانينات والتسعينات، أو من أجل وضع خلاصة الأعمال القائمة كما سعت إليه، في فترة أحدث، عملية تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية.

٣٢- والنتائج القائمة والمؤشرات ذات الصلة المحسوبة بالفعل يمكن أن تشكل الحالات المرجعية لمتابعة هذا الهدف من أهداف خطة السنوات العشر على المستوى الكلي. وسيتعين دراسة إمكانات نقل هذه الطرق أو تكييفها على مستوى البلدان بحيث يتسنى لها وضع هذا المؤشر وتطويره على الصعيد الوطني. بمزيد من التفصيل.

٣٣- وتوجد مثلاً طرق تمكن من التمييز بين تأثير كمية الأمطار وتأثير الضغط الديمغرافي استناداً إلى بيانات ناتجة عن الرصد الفضائي. وثمة مبادرات دولية عديدة، مثل مشروع تقييم تردي الأراضي القاحلة، الذي يختبر أدواته ويطورها في قارات عدة، أو الدراسة الاستقصائية للتصحر، تقترح العديد من البحوث العلمية المتعلقة بمتابعة المساحات المتردية. وعلاوة على ذلك، تمكّن نماذج متعلقة بمخاطر تعرية التربة أيضاً من تبين تطور المساحات المتردية واستبقائه. وتشكل مشاريع رصد الأرض، مثل مشروع منظمة الأغذية والزراعة (المنظومة العالمية

لنظم رصد الأرض) (مركز البحوث المشترك - معهد التنمية والاستدامة - الغطاء النباتي العالمي في عام ٢٠٠٠) وبيانات المفوضية الأوروبية بشأن الغطاء النباتي وشغل الأراضي إنجازات قيمة لمتابعة مؤشرات رئيسية كمؤشرات خطة السنوات العشر. كذلك يمكن أن تشكل أعمال المفوضية الأوروبية (مركز البحوث المشترك) وأعمال وزارة الزراعة في الولايات المتحدة (إدارة المحافظة على الموارد الطبيعية) بشأن التعرية المائية للتربة الأساس لمناقشات ترمي إلى تحديد واختيار المؤشرات الواجب الاحتفاظ بها كسند للمؤشرات الرئيسية لخطة السنوات العشر. لكن هناك أعمالاً أخرى ينبغي في هذا الصدد تحديدها وتحديد أصحابها.

الهدف الاستراتيجي ٢، المؤشر سين-٥: زيادة صافي الإنتاجية الأولية في المناطق المتأثرة

٣٤- يمكن إجراء هذا التقدير على المستوى الدولي والإقليمي، كما هو الحال بالنسبة إلى المؤشر السابق، بالاستناد إلى حسابات إحصائية مشتقة من الرقم القياسي للغطاء النباتي. إلا أن توافق الآراء بشأن الطريقة وتحديد المؤسسات الرئيسية الكفيلة بإجرائه شرط أساسي.

جيم - الهدف الاستراتيجي ٣: تحقيق فوائد عامة من تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً

الهدف الاستراتيجي ٣، المؤشر سين-٦: زيادة مخزونات الكربون (الكتلة الأحيائية الجوفية والنباتية) في المناطق المتأثرة

٣٥- أجرت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وجهات معنية شتى بحوثاً منهجية بشأن هذه الجوانب، لا سيما في إطار آلية التنمية النظيفة، وفي فترة أحدث، في إطار خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وترديها. وسيكون من المناسب تشكيل أفرقة بحث وعمل مشتركة بين الاتفاقيتين بغية تحديد طريقة يمكن أن تستخدم في كليهما.

الهدف الاستراتيجي ٣، المؤشر سين-٧: مساحة النظم الإيكولوجية الحرجية والزراعية والنظم الإيكولوجية لتربية الأحياء المائية الخاضعة للإدارة المستدامة

٣٦- لا يمكن تناول هذا المؤشر إلا على صعيد وطني بالاستناد إلى المعلومات المتاحة بشأن ما يُنفذ في البلدان من مشاريع الإدارة المستدامة لمختلف أنواع النظم الإيكولوجية. ويشمل هذا المؤشر أيضاً أعمال اللامركزية في إدارة الموارد الطبيعية. وبالفعل، يتوخى هذا النهج اللامركزي تيسير الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بإشراك السلطات والمجتمعات المحلية في تحديد طرق الإدارة وتنظيمها.

دال - الاستنتاجات

١- متطلبات المتابعة الكلية لخطة السنوات العشر

٣٧- تقتضي بدء عملية متابعة علمية وتقنية ما يلي:

(أ) أن تُختار لتقدير كل مؤشر من مؤشرات خطة السنوات العشر وتُعتمد منهجية أو بعض المنهجيات التي يمكن مقارنة نتائجها ويمكن وضعها على أساس كلي أو دولي أو إقليمي. ويُوصى باتباع نهج عملي بغية الاستفادة من الإنجازات والتوصل مسبقاً إلى حالة مرجعية. وينبغي أن تكون البيانات المحصلة متاحة ومصنفة مكانياً على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛

(ب) إقامة شبكات لربط المؤسسات العلمية والتقنية التي تقدم تلك البيانات: وينبغي تحديد أنسب الهيئات لإعداد هذه البيانات بأقل تكلفة ممكنة، كالمنظمات التقنية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومنها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلاً عن مراكز البحث العلمي الدولية والإقليمية والوطنية والهيئات الإنمائية الدولية ومنها مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٢- عملية اختيار المؤسسات

٣٨- ينبغي إقرار عملية اختيار تسمح بتحديد العناصر الفاعلة في وضع البيانات وإتاحتها داخل الشبكات. ويمكن أن تشمل العملية مثلاً مراحل متتالية مثل طلب التقدم بعروض من أجل تشكيل اتحاد يتيح توفير هذه البيانات، وتشكيل فريق عمل (تفاهم بين الاتحاد ومكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، ولجنة العلم والتكنولوجيا ذاتها ومجموعة من الخبراء والممثلين الإقليميين)، وتقديم عرض نهائي إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، وإقامة شبكة لربط مؤسسات الاتحاد المعنية بإعداد البيانات. وينبغي أن تقدم المؤسسات العامة المختارة هذه الخدمة مجاناً في إطار مساهمتها في الاتفاقية. ويمكن تقييم وظيفة هذه الشبكة ومدى ملاءمتها بصورة منتظمة.

٣- دور المناطق العلمي والتقني

٣٩- يتوقع أن تؤدي المناطق دوراً مهماً في تحليل المؤشرات الموضوعية على المستوى الكلي وتفسيرها وتقييمها. ويمكن إشراكها في عملية اختيار المنهجيات المناسبة لكل مؤشر، كما يمكن إشراك بعضها في وضع تلك المنهجيات. ويمكن أن تسهر أيضاً على حسن الربط بين هذه الأعمال وقياس الأهداف الاستراتيجية الذي تضطلع به البلدان.

حدود التقييم الكلي

٤٠- إن المؤشرات الكلية المقدمة لا تمكن البلدان من الحصول على معلومات كافية لوضع استراتيجياتها الرامية إلى مكافحة التصحر. ولا تتيح هذه المؤشرات القيام بتحليل دقيق لعمليات الترددي الجارية وظروف التجدد المثلى. لكنها تقدم قياسات إرشادية تسهل أعمال الاتفاقية وتثري النقاشات وتساهم في المتابعة الواجب إجراؤها على مستوى المناطق ويمكن أيضاً أن تسترشد بها البلدان.

رابعاً- تعزيز المتابعة على المستوى الوطني بتعزيز الوسائل المتاحة

ألف - ضرورة نظم الرصد الوطنية لمتابعة خطة السنوات العشر

ضرورة المتابعة على المستوى الوطني

٤١- تصوغ الدول الأطراف في الاتفاقية، التقارير المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية وفقاً لعملية نصّت عليها مقررات مؤتمر الأطراف. وتقديم المؤشرات على المستوى الوطني، أي من البلدان، ضروري في إطار متابعة خطة السنوات العشر. فعلى هذا المستوى توضع وتنفذ بالفعل سياسات التنمية الريفية ومكافحة التصحر.

٤٢- وهكذا، فإن إقامة شبكة علمية تعنى بالمتابعة الكلية لخطة السنوات العشر، وإن كانت طريقة مفيدة ولازمة، لا يمكن أن تكون كافية لبلوغ الأهداف المنشودة لأنها تخص المستوى الدولي والإقليمي تحديداً ولا تعطي البلدان أي دور أو أية وسيلة للمشاركة في هذه المتابعة من جهة، ولا تسمح بتحليل دقيق لحالات التصحر/التردي في كل بلد من جهة أخرى. لذلك، يجب أن تواصل البلدان تنمية القدرات اللازمة لمتابعة تنفيذ خطة السنوات العشر والاتفاقية.

٤٣- وتقتضي متابعة تنفيذ خطة السنوات العشر على مستوى البلدان مواصلة الجهود المبذولة بالفعل في مجال تجميع وإتاحة ما يلزم من بيانات متعددة القطاعات لمتابعة التصحر. وأُتخذت في هذا الصدد مبادرات عديدة بشأن اختيار المؤشرات ومتابعتها. ويشكل قياس الأهداف التشغيلية إطاراً مرجعياً يستند إليه التفكير بشأن قياس الأهداف الاستراتيجية. ومن المهم بالفعل أن تُنسّق العمليتان وأن تثري إحداهما الأخرى.

باء - تعزيز الوسائل المتاحة في مجال الرصد الوطني والمحلي

١- تقديم مؤشرات خطة السنوات العشر

٤٤- كيف يجب أن تدعم الاتفاقية الجهود المنهجية الرامية إلى التنسيق الإقليمي بين الطرائق الوطنية والمحلية لرصد التصحر/تردي الأراضي، بحيث يتسنى المقارنة بين بيانات البلدان؟ يمكنها التوصية باستخدام منهجيات حساب دقيقة أو شرح هذه المنهجيات في التقارير الرامية إلى تقديم المعلومات والمؤشرات المتعلقة بمتابعة خطة السنوات العشر. وهذه الطريقة مستخدمة بالفعل لمتابعة الأهداف التشغيلية للاتفاقية. ويمكن إعادة استخدامها وتكييفها لمتابعة الأهداف الاستراتيجية.

٤٥- وعلى نحو ما اقترح في التمهيد، يمكن إعادة النظر في جذاذة معلومات البلدان المستخدمة لقياس الأهداف التشغيلية وتكييفها وفقاً للأهداف الجديدة. ويمكن أن تتضمن مثلاً جزأين منفصلين، يخصص أحدهما لقياس الأهداف التشغيلية والآخر لقياس الأهداف الاستراتيجية. وعلاوة على جذاذات معلومات البلدان التي ينبغي إعادة النظر فيها، يمكن أن تختلف العناصر الفاعلة المحددة لتقديم البيانات والمؤشرات الاستراتيجية عن العناصر الفاعلة في إطار الأهداف التشغيلية.

٤٦- ويعرض الجدول أدناه نموذجاً للأدوات الرامية إلى تنظيم وضع المؤشرات الاستراتيجية ودعمه في إطار متابعة خطة السنوات العشر.

الجدول ١: الأداة المنهجية ١: البيانات اللازمة لحساب مؤشرات خطة السنوات العشر

البيانات اللازمة	طريقة/طرائق الحساب	قيمة المؤشر	القيمة المرجعية*
الهدف الاستراتيجي ١			
المؤشر سين-١			
المؤشر سين-٢			
الهدف الاستراتيجي ٢			
...			

* المؤشر المحسوب على المستوى الكلي مثلاً.

٤٧- وتقدم المنهجيات المستخدمة في وضع المؤشرات الوطنية لمتابعة خطة السنوات العشر على المستوى الوطني سيُتيح العمل على ربط هذه النتائج بنتائج التقييمات الكلية. وتتمثل أدوات الجمع الرئيسية في: جذاذة معلومات البلدان بصيغتها المكيفة وجذاذات الدراسات الاستقصائية والإحصاءات الوطنية التي تمكن من حساب المؤشرات.

٢- رسم خرائط المواقع المستفيدة من إجراءات مكافحة التصحر

٤٨- إن قيام الهياكل الوطنية للبلدان برسم خرائط تبيّن مشاريع مكافحة التصحر/تردي الأراضي، وفترات تنفيذها، والإجراءات الرئيسية المتخذة، والسكان المعنيين بالأمر، والبلديات المشاركة، يشكل أداة أساسية لمتابعة تنفيذ خطة السنوات العشر. ويمكن عرض هذا الكشف بحسب المواضيع، بالاستناد مثلاً إلى التصنيف التالي:

- إعادة التحريج المحض؛
- الحراثة الزراعية المعتمدة على المعارف التقليدية؛
- تهيئة غابات طبيعية والمحافظة على الغطاء النباتي؛
- المحافظة على المياه والتربة؛
- الإيكولوجيا الزراعية؛
- الأنشطة المدرة للدخل؛
- الائتمان الريفي بالغ الصغر؛
- تحديد الابتكارات.

٤٩- ويمكن أن تقوم أفرقة خبراء معتمدة من قبل الاتفاقية بتقييم البعض من هذه الإجراءات من حين لآخر بالاستناد إلى مؤشرات خطة السنوات العشر وباستخدام منهجيات تؤيدها الاتفاقية أو تكون مشروحة شرحاً وافياً. ويمكن أن تستند تلك التقييمات أيضاً إلى التجارب الجارية في مجال رصد التصحر على المستوى المحلي.

٥٠- وأخيراً، يمكن للبلدان أن تكمل هذه المؤشرات الوطنية على نحو مفيد ببيانات أدق ومتعددة الأبعاد توفرها مراصدها المحلية، بغية تحسين فهم عمليات التصحر/تردي الأراضي.

فائدة شبكات الرصد المحلي

٥١- فيما يتعلق بالمراصد المحلية، تبين المتابعة المحلية للحياة النباتية والغطاء النباتي بالاعتماد على الرسم المنتظم لخرائط شغل الأراضي تطور النظم الإيكولوجية ودرجة ترديها أو تجدها ونوعه. ويمكن أن تقترن هذه المتابعة بمتابعة تثبيت احتباس الكربون في التربة والنباتات. وتُمكن المتابعة الاجتماعية الاقتصادية من قياس تطور مستوى معيشة السكان المحليين ومدى قابليتهم للتأثر من الناحية الغذائية. وأخيراً، توفر المتابعة المؤسسية المعلومات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية المحددة والمنفذة، في إطار اللامركزية، في إقليم المرصد. فمن الممكن إذن استيفاء جميع المؤشرات من سين-١ إلى سين-٧ وتفسير نتائجها بأسلوب تحليلي لا يقتصر على الوصف وحده.

٥٢- وعلى هذا النحو مثلاً، ستشكل إنجازات شبكة المراصد والمراقبة الإيكولوجية طويلة الأجل وأجهزة المتابعة والتقييم وإنشاء الأجهزة الوطنية للمراقبة البيئية في مناطق أفريقيا المحيطة بالصحراء تجارب ينبغي تثمينها وتعزيزها. وترمي هذه البرامج القائمة على تعزيز قدرات الإدارات الوطنية أو اللامركزية إلى تقديم مؤشرات مفيدة لمتابعة تأثيرات إجراءات مكافحة ظاهرة التصحر/تردي الأراضي وفهم آلياتها. والمنهجيات المستخدمة معتمدة من قبل لجان خبراء دولية ومشروحة بالتفصيل كما أنها في المتناول.

٣- الهيكل المؤسسي

٥٣- يمكن، لأغراض تنظيم متابعة خطة السنوات العشر على مستوى البلدان، الاعتماد على الهيكل المؤسسي الوطني المستخدم بالفعل، مثل وزارات البيئة أو الهيئات الوطنية المعنية بالتنسيق بين الإدارات والشركاء من الوسط العلمي من أجل وضع مؤشرات متابعة وطنية ومحلية تساهم في التكامل بين القطاعات.

٥٤- ولا بد من مراقبة نوعية البيانات والمعلومات المدوّنة. ويعرض الجدول التالي مثلاً لأداة تتيح تنظيم تقديم المؤشرات على المستوى الوطني. وينبغي تشجيع أية مبادرة من شأنها تيسير جمع البيانات اللازمة لتقديم التقارير إلى الاتفاقية.

الجدول ٢: الأداة المنهجية ٢: طرائق وضع مؤشرات المتابعة

أدوات جمع المعلومات	هيكل إدارة المعلومات	تواتر الإعداد	تاريخ آخر مراقبة للنوعية*
			الهدف الاستراتيجي ١
			المؤشر سين-١
			المؤشر سين-٢
			الهدف الاستراتيجي ٢
			الهدف الاستراتيجي ٣
			...

* مع بيان المصدر.

٥٥ - وبصفة عامة، حسّنت المؤسسات العلمية الوطنية والإقليمية فهمها لمجالات البحث ذات الصلة وركزت اهتمامها على ما يلي:

(أ) مرصد المراقبة البيئية؛

(ب) مقاومة الجفاف بتطوير التكنولوجيا الأحيائية؛

(ج) تطوير الرصد الفضائي وتثمين رسم الخرائط المواضيعية؛

(د) تعزيز القدرات عن طريق التدريب؛

(هـ) البحث عن ابتكارات تقنية.

٥٦ - وفي سياق عمليات إرساء الديمقراطية واللامركزية الجارية في معظم البلدان المتأثرة بالتصحر، تتزايد مسؤولية المجتمع المحلي ومستخدمي الموارد الطبيعية المحليين. وقد فُهمت مراعاة احتياجات السكان المحليين وأدجت في استراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية، وهو ما يفضي إلى مبادرات (إجراءات) جديدة. لذلك فإن زراعة المحاصيل في غير مواسمها "بالري المحدود" تنتشر على نطاق واسع باعتبارها وسيلة لضمان الأمن الغذائي والتكيف مع تقلب المناخ.

جيم - القيمة المضافة للتنسيق العلمي والتقني على المستوى الإقليمي

٥٧ - يُنصح بإجراء تنسيق علمي وتقني إقليمي بين عمليات الرصد الوطنية المنفذة على المستوى المحلي في مختلف البلدان. وبالفعل، يكفل هذا التنسيق قابلية المعلومات التي تقدمها البلدان للمقارنة ويمكن أن يؤمن حداً أدنى من البيانات المشتركة بين مختلف البلدان في منطقة بعينها. وقد يكون من المفيد القيام بدمج إقليمي للخرائط التي تبين مختلف مشاريع مكافحة التصحر الجارية حالياً فضلاً عن التقارير التي تقدمها بلدان منطقة بعينها.

٥٨ - ويمكن أن يتمثل دور المناطق في هذا السياق في المشاركة في تحديد المنهجيات الموصى باتباعها على المستوى الوطني، من خلال تنظيم مشاورات وطنية وإقليمية وتعزيز القدرات. كما يمكن أن تساهم في تقييمات الخبراء تأثير الإجراءات المتخذة في مختلف البلدان من أجل مكافحة التصحر/تردي الأراضي من زاوية مؤشرات خطة السنوات العشر، وأن تشارك أيضاً في مراقبة نوعية البيانات المعدّة.

٥٩ - وعملية متابعة تأثيرات إجراءات مكافحة التصحر وتقييمها يمكن أن تُنظم مثلاً في بلدان مختلفة داخل منطقة بعينها وأن تجتمع نتائجها على ذلك المستوى. وهذا المبدأ وضعته مبادرة الجدار الأخضر للصحراء والساحل التي يتولى تنسيقها الاتحاد الأفريقي وتجمع الساحل والصحراء.

خامساً- استنتاجات وتوصيات بشأن المراحل الواجب اتباعها

ألف - المستوى الكلي

٦٠- يجب أن يكون التقييم العلمي والتقني الكلي مسبقاً بتحديد توضيح واعتماد أنسب المنهجيات لتقدير المؤشرات الستة الأولى لخطة السنوات العشر. وينبغي أن يُنجز هذا العمل بالتعاون مع مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا وأمانة الاتفاقية، وأن يُعتمد في إطار الاتفاقية (لجنة العلم والتكنولوجيا ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية). ويتعلق التقييم العلمي والتقني الكلي في المقام الأول بالمستويين العالمي والإقليمي. وينبغي أن تستفيد البلدان بأقصى ما يمكن من المؤشرات الموضوعية، على نحو يكفل حداً أدنى من المتابعة "الإرشادية على المستوى القطري.

٦١- وينبغي أن تتكفل شبكة من المؤسسات التي سيجري تحديدها - من منظمات دولية أو إقليمية ومراكز بحث وهيئات إنمائية - بتقديم مؤشرات خطة السنوات العشر بصورة منتظمة إلى الاتفاقية. وينبغي، لأغراض هذا التقييم الكلي، تامين المنهجيات والمؤشرات القائمة كي يتسنى استخدامها كحالة مرجعية. ويمكن على سبيل المثال تقديم المؤشرات من سين-١ إلى سين-٦، التي تعبر عن تغيرات، بمعدل مرة كل سنتين، على أن يؤخذ في الحسبان ما لا يقل عن ثلاث فترات لحساب التغير: الأجل القصير (سنة مثلاً)، والأجل المتوسط (أربع سنوات مثلاً)، والأجل الطويل (سبع سنوات أو أكثر مثلاً).

٦٢- ويمكن إشراك الكفاءات العلمية والتقنية للمناطق في عملية اختيار الطرق، وفي شرح بعض النتائج الكلية وتحليلها، وحساب بعض المؤشرات وإعدادها. ويمكنها أن تدعم بانتظام، كل أربع سنوات مثلاً، التفسير الإقليمي لنتائج التقييمات الكلية. وهكذا فإن عملية الإبلاغ بشأن متابعة خطة السنوات العشر يمكن أن تتم على المستوى الإقليمي.

التوصيات الخاصة بالمستوى الكلي

٦٣- يوصى بإجراء دراسة أدقّ تستهدف المستوى الدولي وتتعلق بكيفية "القيام على أفضل نحو بقياس الهدفين الاستراتيجيين ١ و ٢ للاتفاقية". ويمكن أن يتمثل ذلك في دراستين مخصصتين تتناول كل منهما فئة عامة من الأهداف - أي الفئة الاجتماعية الاقتصادية والفئة البيئية - وتعرض على المستوى الدولي الجوانب العلمية والتنفيذية للمؤشرات المقترحة. وستمكن هذه الدراسة من تحديد المؤشرات والطرق المتاحة، فضلاً عن المؤسسات والمنظمات ومراكز وشبكات البحث الدولية والإقليمية التي تعدّ هذه المؤشرات أو التي يمكنها إعدادها بصورة منتظمة. وستعرض الدراسة بوضوح الطرق الرئيسية المستخدمة لحساب هذه المؤشرات الكلية فضلاً عن نوعية نتائجها وفائدتها على المستويات الثلاثة أي الدولي والإقليمي والوطني.

٦٤- وفيما يتعلق بقياس الهدف الاستراتيجي ٣، يوصى بالشروع في دراسة مخصصة في إطار أفرقة العمل المشتركة بين الاتفاقيات الثلاث الناشئة عن مؤتمر قمة ريو. إذ يمكن استخدام المنهجيات المعتمدة والإعداد المنظم بالفعل لبعض مؤشرات متابعة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع الأحيائي لمتابعة خطة السنوات

العشر. وبالنسبة إلى المؤشرات المشتركة الأخرى التي لم توضع بعد، يمكن أن يتيح هذا النوع من الدراسات والتبادل تحقيق وفورات حجم لا يستهان بها لتنفيذ اتفاقات ريو الثلاثة.

٦٥- وفي خطة السنوات العشر يتعلق التأزر تحديداً بطرق تخزين الكربون في التربة والنباتات وبالصلات بين التصحر والتنوع الأحيائي لرصد نوعية النظم الإيكولوجية. وسيضمن العمل الجاري إنجازه بشأن التكيف مع تغير المناخ، لا سيما وضع مؤشرات لمتابعة التكيف، مؤشرات مشتركة بين الاتفاقيات الثلاث تتعلق بوجه التحديد بكل ما له صلة بالوسط الريفي.

٦٦- وأخيراً يتيح المفهوم الحديث المتمثل في "الخدمات التي تسديها النظم الإيكولوجية" أيضاً أرضية مشتركة لإنجاز أعمال منسقة بين الاتفاقيات الثلاث. ويرمي ذلك في نهاية المطاف إلى تقديم مؤشرات ملائمة يمكن فهمها على مختلف المستويات بحسب قدرات الجهات المكلفة بإعدادها. ويمكن في هذا السياق، وضع برامج بحث تشغيلية مشتركة بين الاتفاقيات الثلاث.

باء - المستوى الإقليمي

٦٧- تؤدي المؤسسات العلمية والتقنية الإقليمية دوراً مهماً في عملية قياس أهداف خطة السنوات العشر. فهي تشارك في التقييمات الكلية كما سبق ذكره: أي تقدم بعض المؤشرات وتفسر على المستوى الإقليمي نتائج التقييمات الكلية استناداً إلى معارفها الخاصة. ويمكن أن تسهم في عملية إبلاغ إقليمية بشأن متابعة خطة السنوات العشر وفي تحسين الاستراتيجيات الإقليمية القائمة في مجال مكافحة التصحر/تردي الأراضي.

٦٨- وتشارك تلك المؤسسات أيضاً في التقييمات المحلية من خلال تنسيق الجوانب المنهجية والتقنية على المستوى الإقليمي: أي تعزيز القدرات، ونشر طرق رصد مكيفة ومنسقة بين البلدان وتطبيقها، وإعداد موجز إقليمي مواضيعي، ومؤشرات المعلومات المحلية الواردة من البلدان. كما يمكنها أخيراً أن تلخص على الصعيد الإقليمي نتائج عمليات رسم الخرائط الوطنية لإجراءات مكافحة التصحر وأن تشارك في التقييمات المواضيعية لتأثيرات تلك الإجراءات في إطار متابعة خطة السنوات العشر.

التوصية الخاصة بالمستوى الإقليمي

٦٩- ما فتى عدد العناصر الفاعلة على الساحة الإقليمية يتزايد، ويضطلع كل من تلك العناصر بولايات واختصاصات مختلفة، منها التقني ومنها الاجتماعي/النقابي أو السياسي. فسيكون من المفيد إذن تقييم هذه القدرات الإقليمية من حيث مشاركتها الممكنة في متابعة خطة السنوات العشر. ومن الواضح أن تعداد هذه القدرات يشمل شبكات البرامج المواضيعية للاتفاقية القائمة بالفعل. كما يشمل المراكز الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية أو المؤسسات السياسية، واتحادات المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الريفية ومكافحة التصحر/تردي الأراضي، واتحادات رابطات أو منظمات المنتجين الزراعيين.

٧٠- وبناء عليه، يوصى بأن يكون هناك أساس مشترك لدراسة مختلف الكفاءات المتاحة على الصعيد الإقليمي، أي الكفاءات التقنية والمؤسسية والسياسية الموجودة والمحتملة لمتابعة خطة السنوات العشر. ولا يقتصر الأمر على

استعراض الحالة الراهنة وإنما يشمل التفكير أيضاً في الأطر وسبل التعاون الأفقي الواجب إرساؤها على هذا الصعيد مستقبلاً. ويمكن تحقيق ذلك بتنظيم اجتماعات إقليمية منسقة، بهدف رسم خريطة كاملة ومتسقة للقدرة الإقليمية ووضع مخطط ملموس (خريطة طريق) للمراحل المختلفة اللازمة لإنفاذ خطة السنوات العشر.

جيم - المستوى الوطني

٧١- إن إعداد البلدان الأطراف لمؤشرات متابعة خطة السنوات العشر ضروري أيضاً. فمتابعة خطة السنوات العشر من شأنها بالفعل تيسر تحديث الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التصحر. وينبغي توصية البلدان بأن تضع بانتظام خرائط لمختلف الإجراءات والمشاريع الرامية إلى مكافحة التصحر. ويشكل هذا العمل الأساس الذي لا غنى عنه لمتابعة خطة السنوات العشر وتنفيذ الاتفاقية على المدى الطويل. ولإنجاز هذه الأعمال على أحسن وجه، يمكن الاعتماد على الإنجازات المؤسسية والتقنية الناتجة عن إنشاء أجهزة متابعة وتقييمها، برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر مثل هيئات التنسيق الوطنية أو أي هيئة وطنية متعددة القطاعات ممثلة في الاتفاقية.

٧٢- وينبغي مراجعة جداول معلومات البلدان واستكمالها وفقاً للمؤشرات الأساسية السبعة لخطة السنوات العشر. ولكل بلد ملء الحرية في استخدام أو تحديد المنهجيات التي تمكنه من الحصول على المؤشرات الأقرب إلى تلك الواردة في خطة السنوات العشر وشرح تفاصيل المنهجيات المستخدمة في التقارير المقدمة إلى الاتفاقية.

٧٣- ويمكن في هذا الصدد التوصية بتحديث المعلومات المتعلقة بمختلف الأطر والقوانين والاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالتصحر/تردي الأراضي وقائمة المؤشرات التي تيسر متابعة تنفيذها، مثل: القوانين الزراعية والعقارية وخطط العمل الوطنية للتكيف مع تغير المناخ واستراتيجيات الحفاظ على التنوع الأحيائي والأطر الاستراتيجية للحد من الفقر (الاستراتيجيات الوطنية). ويمكن على هذا النحو تحديد المؤسسات الكفيلة بتقديم معلومات مفيدة لمتابعة تنفيذ خطة السنوات العشر.

٧٤- وفي هذا الصدد، ينبغي أيضاً دعم تعزيز قدرات البلدان الأضعف في مجال الإحصاءات الوطنية، بحيث تتيح لها عملية متابعة الاتفاقية إعداد تلك البيانات على مستوى إقليمها مع النهوض تدريجياً بالنظم الوطنية للمعلومات البيئية.

٧٥- وعمليات الرصد التكميلية المتاحة، الناتجة عن الرصد الوطني أو المراقبة البيئية والمنفذة من قبل البلدان ستستخدم لإضافة بعد تحليلي للتطورات الملحوظة. وينبغي التفكير في تنمية قدرات الرصد على المستوى المحلي، بالاعتماد مثلاً على التعاون بين العلماء والوكلاء التقنيين المكلفين بالخدمات اللامركزية والمجتمعات المحلية، لا سيما بهدف إعداد المؤشر سين-٧. كما يمكن الاعتماد على تجارب وطنية ناجحة في مجال الرصد المحلي لمسائل أخرى غير التصحر باعتبارها مرجعاً من ناحية التنظيم (الترتيبات المؤسسية والتكاليف والموارد البشرية وجوانب الرصد العلمية والتقنية).

٧٦- وعلى المستوى الوطني، يمكن أن تقدم البلدان المتقدمة المتأثرة المشمولة بمفرقات التنفيذ الإقليمي كل سنتين تقارير عن متابعة خطة السنوات العشر، باعتماد ثلاث فترات مرجعية على غرار المتابعة على المستوى الكلي: أي الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل. فالمؤشرات من سين-١ إلى سين-٦، التي تعبر عن تغيرات، يمكن

على سبيل المثال أن تقدّم كل سنتين، على أن يؤخذ في الحسبان ما لا يقل عن ثلاث فترات لحساب التغيير: الأجل القصير (سنة مثلاً)، والأجل المتوسط (أربع سنوات مثلاً)، والأجل الطويل (أربع سنوات أو أكثر مثلاً).

٧٧- أما بالنسبة إلى البلدان النامية المتأثرة المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي، فينبغي أن تتمثل أولويات تقديم مؤشرات خطة السنوات العشر في تعزيز القدرات على نحو يتيح تقديم مؤشرات جذاذة معلومات البلدان بعد تنقيحها، في أجل معقول وبشرح المنهجيات المعتمدة. وإذا أتيحت معلومات كلية إرشادية، يمكن إعداد المؤشرات من سين-٢ إلى سين-٦ على أساس منتظم وفيما يتعلق بفترة مرجعية عديدة.

التوصيات الخاصة بالمستوى الوطني

٧٨- ينبغي تنقيح جذاذة معلومات البلدان واستكمالها بالمؤشرات السبعة لخطة السنوات العشر. ولكل بلد ملء الحرية في استخدام أو تحديد المنهجيات التي تمكنه من الحصول على المؤشرات الأقرب إلى تلك الواردة في خطة السنوات العشر وشرح تفاصيل المنهجيات المستخدمة في التقارير المقدمة بشأن الاتفاقية. وفي إطار جذاذة المعلومات الجديدة هذه، يوصى بوضع خرائط منتظمة لمختلف الإجراءات والمشاريع الرامية إلى مكافحة التصحر. ويشكل هذا العمل الأساس الذي لا غنى عنه لمتابعة خطة السنوات العشر وتنفيذ الاتفاقية على المدى الطويل.

٧٩- وينبغي أن تأخذ مؤشرات جذاذة المعلومات في الحسبان قدرات البلدان، لا سيما في مجال التنمية. وينبغي أن تُنفذ عملية تحديث الجذاذة بالتشاور مع البلدان وأن تفضي إلى تحديد:

(أ) عناصر فاعلة جديدة من علماء ومنظمات غير حكومية وما إلى ذلك من الجهات المعنية بوضع معلومات ذات صلة والتي يمكن إشراكها في عملية الإبلاغ؛

(ب) أولويات في مجال تعزيز القدرات وجمع المعلومات التي تستند إليها تلك المؤشرات ومعالجتها. وينبغي أن ترتب المؤشرات بحسب صعوبة التطبيق.

٨٠- وسيكون من المفيد تدعيم العمل المنجز بشأن جذاذة بيانات البلدان بدراسة للمبادرات الرئيسية والأجهزة الوطنية للرصد البيئي أو مرصد البيئة القائمة. وستتوخى هذه الدراسة تحليل الأجهزة المؤسسية ومدى فعاليتها. وستتعرض آليات التناوب القائمة والممكنة بين المستوى الوطني والمستوى المحلي وترصد حالة القدرات المحلية الموجودة. وستحدد عناصر فاعلة أخرى مهمة ومكملة للجهات الحكومية يمكن تعبئتها لصياغة التقارير الوطنية، فضلاً عن خيارات تآزر تستجيب إلى احتياجات اتفاقيات ريو الثلاث. وينبغي الاستناد إلى بعض الحالات الوطنية الملموسة في كل قارة وإعطاء الأولوية لدراسة النظم والتجارب الوظيفية أو الحالية.

دال - استنتاج عام

٨١- سترغب الأطراف في بحث مراحل التحسين والتنفيذ المقترحة على جميع مستويات المؤشرات الرئيسية التي يقترح استخدامها فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣، بغية استخلاص خريطة الطريق ذات الأولوية التي تستجيب إلى احتياجات اتفاقية مكافحة التصحر.

المرفق

نموذج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفوائدها

١ - تنظم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إدارة مشكلة عالمية، هي احتراق الكوكب، وذلك تحديداً بتنفيذ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو. ويتوخى البروتوكول تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة والحد من تزايدها وتركزها.

٢ - ويجب على الأطراف في الاتفاقية، على غرار الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، أن تقدم إلى مؤتمرات الأطراف تقارير وطنية عن تنفيذ الاتفاقية. ويختلف محتوى البلاغات الوطنية للدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول وجدولها الزمني عن محتوى بلاغات الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وجدولها الزمني عملاً بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمختلفة الذي أقرته الاتفاقية.

٣ - وتمثل العناصر الرئيسية للبلاغات الوطنية بالنسبة إلى جميع الدول الأطراف في المعلومات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة وتخفيضها وبأنشطة الأطراف من أجل تنفيذ الاتفاقية. وتتضمن هذه البلاغات معلومات عن السياقات الوطنية وتقييمات القابلية للتأثر والموارد المالية ونقل التكنولوجيا فضلاً عن التعليم والتدريب والتوعية العامة؛ وتتضمن تقارير الأطراف المدرجة في المرفق الأول معلومات إضافية عن السياسات والتدابير المعتمدة.

٤ - وحُدِّدت أولويتان: تتمثل الأولى في تقديم بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي من جهة، وإتاحة معلومات متسقة عن الوسائل المزمع استخدامها لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ من جهة أخرى. بينما تتمثل الثانية في ضمان جودة عملية الإبلاغ: فقد كرست الحكومات منذ عام ١٩٩٤ قدراً لا يستهان به من الوقت والموارد لإعداد وجمع واعتماد البيانات المقدمة بشأن انبعاثات غازات الدفيئة.

تقديم بيانات إرشادية لأغراض الإبلاغ

٥ - تعتمد الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ على متابعة التقديرات التي تجريها البلدان إما باستخدام طريقة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (الفريق الحكومي الدولي) التي اعتمدها الاتفاقية وإما باتباع أية منهجية أخرى تشرحها البلدان أو المنطقة شرحاً وافياً، مع عرض النتائج والتزام الشفافية بشأن طريقة الإعداد. وينطبق ذلك على الاتحاد الأوروبي وأستراليا اللذين يتبعان منهجية خاصة لتقييم انبعاثات غازات الدفيئة.

٦ - ويعني فريق عامل خاص تابع لفريق الخبراء الحكومي الدولي بكل ما يتعلق بصياغة الوثائق المنهجية، بما في ذلك اختيار بيانات إرشادية للسياقات الوطنية في الحالات التي لا تتوفر فيها البيانات اللازمة لإعداد قوائم الجرد. وقد أعدّ فريق الخبراء الحكومي الدولي في هذا الصدد أداة حساب إرشادي لهذه الانبعاثات فيما يخص البلدان التي تفتقر إلى تلك البيانات. ويعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي حالياً على بلورة طرق موثوق بها لتقييم الانبعاثات التي تسبب تفادياً من خلال المحافظة على الأحراج. ويمكن استخدام هذه الطريقة لتابعة آلية تخفيض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الأحراج وتردي الأراضي. وأعمال برنامج نيروبي المتعلقة بالتكيف تتوخى أيضاً تقييم تنفيذ استراتيجيات التكيف.